

النسخة الجديدة من الحوار بدّدت الأمل في المصالحات وكرّست الفرز :
مواصلة البحث في الاستراتيجية الدفاعية والتزام التهدئة السياسية والإعلامية



الوزيران **فرعون** واوغاسابيان والنائب مكاري والدكتور ججع



الرئيس ميقاتي والنائبان جنبلاط وفرنجية .



الرئيس بري والنائبان رعد وحرदान) .دالاتي ونهر(النائبان ارسلان وفرنجية. (ابراهيم الطويل)



ملف الحوار "عود على بدء". ففيما عدا الصورة المعدلة للجالسين الى طاولة بعيدا الرئاسية، لا جديد اضيف الى ما انتهى اليه الحوار الثاني الذي ختم آخر جلساته في الاول من حزيران الماضي، ليعود امس مجددا تحت العنوان نفسه، "الاستراتيجية الدفاعية"، وليبقى "حزب الله" صاحب العلاقة الاول بهذه الاستراتيجية خارج الاوراق الواردة، مكتفيا بالاستماع الى وجهات النظر المختلفة، من دون تقديم تصوره الخطي المنتظر من الحوار الاول.

الطاولة الواحدة لم تجمع قادة التناقضات السياسية الا في الشكل، فهي كرست انقساماتهم في المضمون، ولم يعلق في الذهن سوى صورة الفرز التي ظهرها الاصطفاف الواضح من اللحظة الاولى لفريق الرابع عشر من آذار الذي تكتل في دردشاته، وفي احاديثه الجانبية قبل بدء الجلسة، ولفريق المعارضة الذي تجمع اركانه في الضفة المقابلة، وما بينهما كان الوسطيون نقطة الالتقاء الوحيدة، التي لم تصل الى حد الجمع. ووسط الاصطفاف، بدا الرئيس نجيب ميقاتي وسطيا في الكلام كما في المصافحات.

لم يخرج المتحاورون في بيانهم الختامي عن رتابت العبارات السابقة في بيانات حوار ما قبل الانتخابات، الا في ذكر الجديد من الاستحقاقات التي سجلت خلال الفترة الفاصلة.

ولولا استندراك فريق الرابع عشر من آذار الى الاضافة التي ادخلت الى مسودة البيان الختامي للجلسة، من نص البند السادس في البيان الوزاري، عن "حق لبنان بجيشه وشعبه ومقاومته بالدفاع عن لبنان"، لكانت هذه العبارة هي الحدث الجديد في مسار الحوار.

فقد علمت "النهار" ان الرئيس فؤاد السنيورة الذي تولى مع المدير العام في رئاسة الجمهورية السفير ناجي ابي عاصي مراجعة مسودة البيان التي اعدت في رئاسة الجمهورية قبل تبنيها من المتحاورين، وتوزيعها

على الاعلام في ختام الجلسة، قد تنبه الى ان هذه العبارة الواردة في البيان الوزاري، اضيفت الى بيان جلسة الحوار، وعمد الى حذفها. وعندما وزعت النسخ على المتحاورين، بادر رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد، الى السؤال عن سبب حذف هذه العبارة التي تم التوصل الى تبنيها في مجلس الوزراء، والتي يجب على المتحاورين ان يتبنوها ايضا. وهنا، تقول المعلومات المتوافرة من المجتمعين ان الرئيس امين الجميل ورئيس الهيئة التنفيذية لحزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع، ومعهم نائب رئيس المجلس فريد مكارى، والوزير **جان اوغاسبيان** انتفضوا رافضين تكريس نقطة خلافية وكأنها اصبحت قضية جامعة، واصروا على حذف هذه العبارة، ما دام النقاش في طاولة الحوار لم ينته بعد. وبعد اخذ ورد ومواقف متشنجة واصوات مرتفعة من هنا وهناك، تدخل رئيس الجمهورية ميشال سليمان طالبا شطب هذه العبارة ما دامت لم تحظ بتوافق المجتمعين.

وفي المعلومات ايضا ان الجميع تحدثوا خلال الجلسة، باستثناء بري ورعد اللذين لم يخرجوا عن صمتهمما الا للاعتراض على حذف عبارة البند السادس الواردة في البيان الوزاري من البيان الختامي لجلسة الحوار، بالاضافة الى وزير الدفاع الياس المر، والنائب **أغوب بقرادونيان** والبروفسور فايز الحاج شاهين، حتى ان جنبلات وصف بأنه كان مستمعا اكثر منه متكلمًا.

ومن اللحظة الاولى، تبددت الآمال بأن تشكل قاعة الحوار مكانا للتلاقي والمصالحة، او حتى لالقاء السلام. وبدا واضحا ان ضيوف طاولة الحوار، قد تعمدوا التأخر في الوصول الى بعيدا، لتجنب الاحتكاك مع الخصوم السياسيين. فلا مصافحات، ولا تبادل نظرات بين جعجع والنائب سليمان فرنجيه، ولا بين الجميل والنائب اسعد حردان، وحتى النائب وليد جنبلات بدا بعيدا في المسافة السياسية والمكانية مع حلفاء الامس، واقرب الى الفريق الآخر، او الى وزير الدفاع الياس المر الذي وقف معه طويلا. و اشار بعض المتحاورين، الى انه باستثناء رئيس المجلس والحكومة، فان احدا لا يأخذ الكلام الا بعد ان يرفع اصبعه ويعطيه رئيس الجمهورية الكلام، ولكن فرنجية لم يلتزم ه ذا النظام، وكان كلما اراد التعليق دخل مباشرة الى الكلام من دون استئذان احد.

وفي المعلومات ان رئيس الجمهورية افتتح الجلسة بكلمة تناول فيها الفائدة المرجوة من الحوار، والفائدة المحققة من الحوار السابق، عارضا لابرز ما شهدته لبنان خلال الفترة الفاصلة عن آخر جلسة حوار قبل الانتخابات النيابية، من هدوء واستقرار، وانتخابات، وحكومة وحدة وطنية. وعرض وجهة نظره من المعايير التي اعتمدت في تشكيل هيئة الحوار الوطني، والظروف التي رافقت الاعلان عن الهيئة، مؤكدا ان التوقيت غير مرتبط بأي اعتبار اقليمي او دولي.

واكد سليمان "ان الموضوع الاساس المطروح للنقاش هو الاستراتيجية الدفاعية، وطلب تقديم الاوراق المتعلقة بهذه الاستراتيجية من الافرقاء الذين لم يقدموها بعد، ومن وزارة الدفاع - قيادة الجيش". وحصلت "النهار" على ابرز ما شهدته الجلسة من مداخلات. وفي هذا الاطار، علم ان الجميل طلب الكلام بعد انتهاء رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من الكلام، وتحدث عن "اهمية ان تحتفظ طاولة الحوار بالصدقية التي اعطتها في وقت سابق، لان الناس تحتاج الى الامل، وتأكيدنا اننا لا ننتقل من النقطة الصفر يعزز هذا الامل. ولذلك من المهم جدا ان نتوصل الى ان ننتقل في عملنا اليوم بالبناء على ما تقرر في وقت سابق، لافتا الى القرارات التي اتخذت وضرورة اتخاذ العبر، سعيا وراء مخارج ومبادرات تعالج أسباب عدم تنفيذ ما تقرر وان اجراء جردة بهذا المعنى أمر ضروري للغاية". وأ ضاف الجميل: "لا حاجة اليوم الى التذكير بالتهديدات الاسرائيلية فموقف جميع اللبنانيين موحد وواضح في هذا الشأن، ولا يجوز البناء عليه".

واكد انه "لا يمكن ان تتحول هيئة الحوار مؤسسة دستورية اضافية، بوجود مجلس وزراء وحكومة، فهي هيئة بلا صلاحيات، ولا يمكن ان تعيش كرفيف او على هامش هذه المؤسسات. وعليه فانني أقترح تحدي موعد زمني نتعهد جميعا التزامه للخروج باتفاق حول كل ما نتفاهم عليه، ولنقول صراحة ان أمامنا ستة أشهر او تسعة أشهر، ولنعمل على هذا الاساس. وهذا يقتضي ان نتفق ونتفاهم على ثوابت أبرزها ما يتصل بنهاية الكيان، فهناك أحزاب وهيئات لم تعترف بذلك. وبالاتفاق على ان لبنان هو ههنا الاول، علينا ان نتنازل عن تبني البعض لقضايا اقليمية ودولية على حساب لبنان. وهذا ينتهي بالنتيجة الى الحاجة الى جواب عن سؤال بديهي: "هل لبنان هو بلد مواجهة او مساندة؟ ولا ننسى هنا ان الجامعة العربية اعطت

السلطة الفلسطينية الضوء الاخضر لتخوض في مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل، ونعرف جميعنا ان سوريا تسعى الى الرعاية التركية او الاميركية لمعاودة مفاوضاتها مع اسرائيل. ولذلك أسأل: ماذا نفعل تجاه هذا الواقع؟ لدينا 30 الف عسكري دولي ولبناني في الجنوب، ولدينا القرار 1701 واتفاق الطائف أعادنا بشكل من الاشكال الى هدنة 1949، فهل نستمر في المواجهة؟".
وخلص الى القول: "علينا السعي الى ارضاء اللبنانيين في مطلبهم في "استراتيجية حياة" وليس "استراتيجية دمار وخراب وانتحار."

السنيرة

وكانت للسنيرة مداخلة مكتوبة، قال فيها: "الشكر لمبادرة الرئيس على الدعوة لجلسة الحوار هذه وهي بذلك تشكل منبراً لبحث امر ما زلنا نختلف بشأنه ويتعلق ببسط سلطة الدولة على كامل اراضيها واقدارها على حماية لبنان والدفاع عنه ضد اعتداءات اسرائيل واطماعها وذلك باعتماد اسلوب الحوار والانفتاح وبعيداً عن اللجوء الى اي نوع من انواع العنف او الاكراه او التخوين وبدون ان يشكل ذلك الحوار افتئاتاً على صلاحيات المؤسسات الدستورية الممثلة بالحكومة وبمجلس النواب على ان يكون هذا الحوار ايضاً بمشاركة الجامعة حسب مقررات مؤتمر الدوحة .
وعدد المرتكزات التي يجب ان يصار الى النظر فيها واقرارها توصلنا الى اعتماد استراتيجية لحماية لبنان والدفاع عنه من قبل الحكومة اللبنانية:

- 1- التأكيد ان اساس المشكلة وجوهرها في المنطقة العربية مردهما الى اغتصاب فلسطين من قبل الحركة الصهيونية وتشريد الفلسطينيين وقيام دولة اسرائيل واستمرار اطماعها في التوسع والاحتلال للأراضي العربية ورفضه للحلول والمساعي السلمية وآخرها المبادرة العربية للسلام. واسرائيل في ذلك تشكل العدو المغتصب الذي لا بد من مواجهته بالرفض والعمل على مقاومته.
- 2- اعادة تأكيد مقررات هيئة الحوار الوطني السابقة الخاصة بانهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضايا الامن والسلاح داخل المخيمات وتنظيمه داخلها وعلى ان تكون مسألة حماية هذه المخيمات من أي اعتداء اسرائيلي والحفاظ على امن الفلسطينيين على مسؤولية الدولة اللبنانية وضمن اطار القانون كما والعمل على تمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المدنية وتحسين ظروفهم الحياتية حتى عودتهم الى ديارهم. ويجب ان يكون ذلك بالتشاور مع الجامعة العربية حول الدور المساعد الذي يمكن للجامعة ان تلعبه في هذا الصدد وكل ذلك ضمن مبدأ احترام سيادة الدولة اللبنانية وقراراتها.
- 3- تأكيد تمسك لبنان باتفاق الهدنة حسب ما جاء في اتفاق الطائف، التزام لبنان بقرار مجلس الامن الدولي رقم 1701 بمندرجاته كلها، واستعداد لبنان ومطالبته المجتمع الدولي تطبيق هذا القرار بالكامل وخصوصاً لناحية التوصل الى وقف دائم لاطلاق النار.

- 4- التشديد من ناحية اولى على تضامن اللبنانيين جميعاً في حال تعرض لبنان لاي اعتداء اسرائيلي والتصدي لها مع التأكيد ايضاً وفي الوقت نفسه ان لبنان لن يكون المبادر الى احداث اي توتير امني او القيام بعمليات عسكرية عبر حدوده يتأتى عنها استدراج لبنان او اقحامه في مواجهة عسكرية مع اسرائيل.
- 5- التأكيد ان لبنان الحريص على سيادته واستقلاله وحرية حريص على عروبتة، كذلك يؤكد لبنان التزام الحكومة نهج التضامن العربي وعلى ابقاء لبنان بعيداً عن سياسة المحاور وتجنبيه ان يكون ساحة لصراعات النفوذ الاقليمية والدولية، حرصاً على مصلحة لبنان ومصلحة العرب جميعاً.
- 6- الاتفاق على متابعة الحوار بشأن المبادئ العامة او في ما خص السبل الكفيلة لحماية لبنان من اي اعتداء اسرائيلي والدفاع عنه والتأكيد على تطوير الآليات التي تمكن لبنان من الاستفادة من جميع قدراته لمنع العدوان وكذلك قدرته على الدفاع عن نفسه في حال وقوع اي اعتداء عليه، على ان تتولى الحكومة اللبنانية وضع تلك المبادئ والسبل موضع التنفيذ، مع الالتزام بمبدأ وحدة الدولة ومركزية القرار السياسي ومرجعية سلطة الدولة الدستورية ورفض اي استخدام للعنف المسلح في تحقيق اي مكاسب سياسية."

جمع

ورفق المعلومات أيضاً، أن جعجع، عندما أخذ الكلام بدأ مداخلته بمقدمة عاطفية وجدانية، قال فيها: "أي مواطن لبناني يهمني أكثر ويعني لي أكثر من أي مواطن في العالم حتى ولو كان من الفاتيكان. ومن بداية حديثي أريد أن يكون لي موقف واضح للجميع، وهو أننا نعتبر ان اسرائيل بلد عدو." وأشار الى "أن جوهر اللقاء الذي يجمعنا اليوم هو الاستراتيجية الدفاعية، وخصوصاً ان لبنان يمر في هذه المرحلة بوضع استثنائي وان منطقة الشرق الأوسط تمر بأصعب مرحلة فيها منذ خمسين سنة، أي انها على كفّ عفرية، وبالتالي علينا كأصدقاء لبنانيين العمل بجدية لتجنب لبنان الانعكاسات السلبية لهذا الموضوع، وتكليف الحكومة اللبنانية متابعة موضوع الاستراتيجية الدفاعية، فكما أخذ قانون البلديات جلسات عدة فليأخذ هذا الموضوع جلسات عديدة أيضاً، لمواجهة أي خطر يحدق بلبنان." وتقول المصادر ان جعجع حمل معه كل ملفاته، المتعلقة بكل المواضيع التي طرحت سابقاً على الطاولة، وهو ركز في مداخلته على ضرورة تطبيق جمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتحديد الحدود وترسيمها عند مزارع شبعا، لأن هناك امكاناً لاستردادها." وعندما قال أحدهم أن اتفاق الهدنة هدية لاسرائيل ردّ بأن هذا الاتفاق هو "الضمان أمن لبنان." وهنا، تدخل السنيورة الذي شدد على قيام الدولة لمواجهة العدوان الاسرائيلي، وقال إن من المهم تثبيت منطلق الدولة لتواجه ولتحافظ على كل اللبنانيين، خصوصاً ان هناك تهديدات اسرائيلية للبنان، والوضع في المنطقة صعب ومعقد."

أوغاسابيان

بدوره، قال أوغاسابيان في مداخلته: "هناك مجموعة عناوين كبيرة داخل الاستراتيجية الدفاعية وعلينا الاستفادة من كل مكامن القوة في الوطن على المستوى السياسي والاجماع الوطني او القدرات العسكرية وأية استراتيجية دفاعية يجب ان تكون محط جميع الأطراف. وايضاً يفترض وضع آليات لتنفيذ هذه الاستراتيجية. واليوم على الساحة الداخلية، هناك تباين حول سلاح المقاومة وهناك اجماع لدى كل الأطراف على ان هذا السلاح كان له دور أساسي في تحرير الأرض واستعادة كرامة اللبنانيين وبصورة خاصة كرامة اهل الجنوب، ولكن هناك فريق في لبنان يقول إن هذا السلاح يجب ان يتم استيعابه تلقائياً من المؤسسة العسكرية والامنية الشرعية، وفريق آخر يقول ان هذا السلاح غير مطروح للنقاش". وسأل: "في ظل التهديدات الاسرائيلية المتكررة للبنان هل يمكن وضع تصور واضح حول مهمات الجيش ومسؤولياته ومهمات المقاومة ومسؤولياتها؟"

فرنجية

وعلم ايضا ان فرنجية أثار موضوع السلاح الفلسطيني، فذكر بأن طاولة الحوار السابقة أكدت ضبط السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وسأل: "ماذا عن السلاح الفلسطيني داخل المخيمات؟ وما هو القرار في شأنه؟ وجاءه الجواب بأنه اتفق على طاولة الحوار على تنظيم هذا السلاح داخل المخيمات وازالته من خارج المخيمات وهذا ما يجب العمل على تنفيذه. وعندما أثار النائب طلال ارسلان موضوع العمالة، وضرورة التوصل الى تحديد مفهوم موحد لها كما هو الوضع في كل العالم "باستثناء لبنان حيث العمالة هي مجرد وجهة نظر" تدخل العماد عون بالقول "ان العمالة تترجم أحيانا بالانتمار بالخارج وتنفيذ توجيهاته."

وفي المعلومات ايضا ان فرنجية اقترح تشكيل لجنة قضاة لتحديد مفهوم العمالة، وهل العميل هو من يزرع عبوة او من يطلق موقفا يخدم العدو أو غير ذلك!" ولكن الاقتراح سقط. وعندما اقترح النائب أسعد حردان وضع برنامج عمل بأولويات محددة وطنيا للسير بها، بادر جعجع الى الاعلان عن تأييده لكل ما قاله حردان عن الاولويات ووجوب الاتفاق عليها. وقبل أن يرفع رئيس الجمهورية الجلسة، أشار الى وجوب التنام هيئة الحوار مرة في الشهر على الاقل، مقترحا العودة الى الطاولة منتصف نيسان المقبل. وأعقب الجلسة خلوة بين رئيسي الجمهورية والحكومة.

- ونتيجة المداولات، توافق المجتمعون على الامور الآتية في بيانهم الختامي:
- 1- التأكيد على المقررات السابقة لمؤتمر الحوار الوطني ولطولة الحوار والتنويه بما تم احرازه من انجازات في هذا المجال.
 - 2- مواصلة البحث في موضوع الاستراتيجية الوطنية للدفاع والعمل من خلال لجنة الخبراء التي تم تعيينها في جلسة سابقة على ايجاد خلاصات وقواسم مشتركة بين مختلف الاوراق والطروحات.
 - 3- الالتزام بالاستمرار في نهج التهدئة السياسية والاعلامية والحوار، والالتزام في هذا السياق بميثاق الشرف الذي سبق أن أقرته هيئة الحوار السابقة.
 - 4- تحديد الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الخميس الواقع في 2010/4/15 موعدا للجلسة المقبلة في قصر بعبدا.

غداء وحديث بين السنيورة وججع

عقب انتهاء جلسة الحوار الوطني في بعبدا أمس، غادر كل من المشاركين في اتجاهه، بينما توجه الرئيس فؤاد السنيورة ورئيس الهيئة التنفيذية لحزب "القوات اللبنانية" سمير ججع، الى أحد المطاعم في منطقة بعبدا وتناولوا الغداء. الذي اقتصر عليهما فقط وتخلله حديث عن التطورات الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على الوضع اللبناني .

هدى شديد